

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٤٤

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الثلاثاء، ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، في الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد فانشيغ بورفدورج (منغوليا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-08390(A)



* 1 6 0 8 3 9 0 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٤٤ لمؤتمر نزع السلاح.

الزملاء الكرام، اسمحوا لي في هذه اللحظة أن أعلق الجلسة حتى يتسنى لي الذهاب إلى الصالة الفرنسية قصد الترحيب بضيفنا الأول، السيد ري سو يونغ، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

علقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا اليوم، السيد ري سو يونغ، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. شكراً لكم صاحب السعادة، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ويسرني ويشرفني أن أدعو السيد ري سو يونغ إلى تناول الكلمة.

السيد ري سو يونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية، والنص الإنكليزي من تقاسم الوفد): يسرني أن أتوجه اليوم إلى هذا المحفل التفاوضي الجليل متعدد الأطراف المعني بنزع السلاح التابع للأمم المتحدة، والذي يزداد أهمية أكثر من أي وقت مضى في ضوء التطورات الدولية الراهنة.

في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم بأحر التهاني إلى منغوليا لرئاستها مؤتمر نزع السلاح خلال دورة ٢٠١٥ لمؤتمر نزع السلاح. وأؤكد للرئيس تعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودعمها الكاملين. وأقدر أيضاً الجهود التي بذلتها المكسيك، بصفتها الرئيس الأول للمؤتمر في ٢٠١٥، للمضي بعمل المؤتمر قدماً وأتمنى للرؤساء الآخرين للمؤتمر التوفيق في جهودهم الجماعية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة بعمل مؤتمر نزع السلاح، وما فتئت تؤدي باستمرار دوراً بناءً يقوم على الفكرة النبيلة للمساهمة في السلام والأمن الدوليين. ولقد بذلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قصارى جهودها للاضطلاع بمسؤوليتها والقيام بدورها وفقاً لمبدأ النزاهة والشفافية خلال رئاستها المؤتمر في ٢٠١١، ودأبت داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة كل سنة على تأييد القرار المتعلق بتنشيط أعمال المؤتمر والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف.

واعتمدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي عُقدت في ١٩٧٨، وثيقة ختامية أسندت لمؤتمر نزع السلاح ولاية التفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح تُطبّق على الصعيد العالمي وترمي إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل. وللأسف، لا تزال العملية الشاملة لنزع السلاح في طريق مسدود وهي كذلك لما يقرب من ٢٠ عاماً، خلافاً لتوقعات أعضاء المؤتمر. وبينما لم تحظ مناقشة قضايا من قبيل نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية، بأي تقدم في المؤتمر، تطورت الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم وازدادت قوة تدميرية هائلة. فارتفع حتماً عدد البلدان الحائزة لقدرات الردع النووي، سعيّاً منها إلى الدفاع عن أمنها القومي بعدما كانت لمدة طويلة عرضةً لتهديدات نووية مستمرة من الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وموازاةً لذلك، أخذت مخزونات العالم من المواد الانشطارية في زيادة مطردة وتسارعت بشدة عسكرياً الفضاء الخارجي. ومع ذلك، لا يزال المؤتمر غير مستعد بعد لاعتماد برنامج عمل نظراً لعدم وجود توافق في الآراء بشأن البت في أولوية القضايا الجوهرية التفاوضية في جدول أعماله، مما يجعل عمل المؤتمر في حالة شلل تقريباً. والسبب في عدم تنشيط المؤتمر كامن قبل كل شيء آخر في عدم وجود الإرادة السياسية لدى بعض البلدان التي تتحمل أكبر المسؤوليات والالتزامات في ميدان نزع السلاح. ذلك أن هذه البلدان تحاول، على وجه الخصوص، المساس بالمصالح الأمنية للبلدان الصغيرة، بينما تجعل من مصالحها الخاصة مواقف مطلقة، بما ينافي روح التعاون المتعدد الأطراف. ومن هذا التعسف والمعايير المزدوجة تنشأ عواقب سلبية تؤدي إلى سباق تسلح بعيد عن المفاوضات الصادقة لنزع السلاح المبنية على الثقة المتبادلة بين أعضاء المؤتمر. ومن الصعب التنبؤ بوقوع تقدم في تنشيط أعمال المؤتمر ما لم تُصلح هذه البلدان نفسها بنبد أنانياتها ومعاييرها المزدوجة.

إن نزع السلاح النووي الآن عند مفترق طرق. وقبل نصف قرن جرى نقاش مكثف في المؤتمر بشأن أولوية نزع السلاح وعدم الانتشار. وتعهدت بضع دول حائزة للأسلحة النووية بالسعي جاهدة إلى نزع السلاح النووي، وبالتالي اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أولاً.

وبعد مرور ٣٠ عاماً على ذلك، لم تظهر أي دولة جديدة حائزة للأسلحة النووية. ويمكن القول إن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية نفذت بصدق أحكام المعاهدة. ومع ذلك، فإن نزع السلاح النووي لم يتحقق بالكامل خلال هذه الفترة من الزمن. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً توصلاً إلى اتفاقات ثنائية لخفض عدد الأسلحة النووية القديمة، اتخذ تحديث الأسلحة النووية وتيرة متسارعة واتضحت التهديدات النووية الموجهة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أكثر من أي وقت مضى. وإجمالاً، لم تف الدول الحائزة للأسلحة النووية بما تعهدت به من نزع السلاح النووي بشرط عدم الانتشار النووي. فبدأت تتجسد العواقب بظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية في أواخر تسعينيات القرن الماضي. وفي الوقت الحاضر، ازداد عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية بمقدار الضعف تقريباً مقارنة بعام ١٩٦٨، عندما اعتُمدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد تغيرت خريطة العالم النووية اليوم بشكل ملحوظ. إذ هناك قلة من العاملين في الصحافة أو الأوساط الأكاديمية يعيرون اهتماماً بمسألة نزع السلاح النووي. وإذا لم يعد مؤتمر نزع السلاح قادراً على الاضطلاع بولايته، فإن مسألة نزع السلاح النووي قد تواجه خطر الاختفاء من جدول أعمال الأمم المتحدة إلى الأبد.

إن شبه الجزيرة الكورية برميل بارود نووي مخفوف بالمخاطر، فيه تتواجه أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية وأحدث دولة حائزة للأسلحة النووية في العالم مواجهة حادة في حالة حرب. وشبه الجزيرة الكورية معرض يبرز عواقب نكث الدول الحائزة للأسلحة لتعهدهم أمام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عند اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فبدلاً من

تقديم ضمانات أمنية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٨٥، كثفت الولايات المتحدة من التهديدات النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عوض أن تقلل منها. وليس التهديد النووي الذي توجهه الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محتملاً أو مجرداً بأي حال من الأحوال، إنما هو أمر فعلي ومادي. ذلك أن قاذفات استراتيجية تطير دون توقف من أراضي الولايات المتحدة أو جزيرة غوام إلى شبه الجزيرة الكورية وتُجرى عدة مرات من كل عام تدريبات على إلقاء قنابل نووية. وباستمرار تدخل حاملات الطائرات والغواصات المحملة بصواريخ نووية إلى مياه شبه الجزيرة الكورية والمياه المحيطة بها وتشارك في مناورات حربية نووية ترمي إلى "احتلال بيونغ يانغ". وإن المناورات العسكرية المشتركة الجارية في كوريا الجنوبية منذ ٢ آذار/مارس هي ذات طبيعة استفزازية غير مسبقة ومن الوارد بشدة للغاية أن تشعل فتيل حرب.

وإذا اندلعت الحرب في شبه الجزيرة الكورية، ستكون الولايات المتحدة وتابعيها كوريا الجنوبية مسؤولتين كلياً عن جميع العواقب. فبينما تتعمدان جلب خطر حرب نووية، ينتابهما هاجس النجاة من الحرب عن طريق إنشاء نظام الدفاع الصاروخي.

التهديد من جانب يؤدي إلى رد فعل من الجانب الآخر. فقد أودت السياسة العدائية التي تنهجها الولايات المتحدة إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأكثر من نصف قرن، لا لبضع سنين، بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى حيازة الأسلحة النووية. ولا يسع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا أن تعزز من قدرة ردعها النووي في إطار مواجهتها للتهديد النووي المتزايد الصادر عن الولايات المتحدة.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الآن قادرة على ردع الولايات المتحدة وتوجيه ضربة وقائية أيضاً، عند اللزوم. فعلى الولايات المتحدة أن تفهم بوضوح أن الأيام التي كانت تهدد فيها من جانب واحد لجمهورية الديمقراطية الشعبية كوريا بالقوة النووية قد ولت إلى الأبد وأن التهديدات العسكرية لا يمكن أن تشكل وسيلة لحل هذه القضية. ولعل الواقع الخطير السائد في شبه الجزيرة الكورية يدل على الجهة المسؤولة عما تشهده عملية نزع السلاح من تراجع على الصعيد العالمي. وستكون استجابة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رهينة بما إذا كانت الولايات المتحدة ستسحب سياستها المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أم لا.

يصادف هذا العام مرور ٧٠ عاماً على تقسيم قوى خارجية للأمة الكورية. وخلال هذه العقود، حقق العالم تقدماً جباراً وتغيرت الظروف تغيراً مثيراً، بيد أن الأمة الكورية لم تحقق بعد هدف إعادة التوحيد، وهي تعاني آلام الانقسام. وما دامت كوريا مقسمة، لا يمكن ضمان سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية وضمان الأمن الإقليمي. وعندما تتوحد كوريا، فسيشكل ذلك حتماً تحقيقاً لرغبة وطنية، ومساهمة حاسمة في السلام والأمن بشبه الجزيرة الكورية، وفي شمال شرق آسيا حيث تصطدم مصالح القوى الكبرى.

لقد أكد الزعيم المبجل كيم جونغ أون، الرئيس الأول للجنة الدفاع الوطني في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في كلمته بمناسبة العام الجديد أن على الشمال والجنوب تحقيق الوحدة الوطنية الكبرى - مصداقاً لمبدأ "بيد أمتنا لا بيد غيرها" - من أجل حل مُرضٍ لمسألة إعادة التوحيد بما يراعي المصالح المشتركة للأمة. وإن لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسياستها الهادفة إلى تحقيق الرغبة الوطنية في إعادة الوحدة ولمؤتمر نزع السلاح أرضية مشتركة لأن كليهما يعزز السلم والأمن الدوليين. ولن تدخر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جهودها المخلصة لإحداث تغيير كبير في العلاقات بين الكوريتين هذا العام.

وفي ختام بياني، السيد الرئيس، تؤكد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جديد أنها ستسهم في تحقيق تقدم فعلي في مؤتمر نزع السلاح هذا العام، اعتقاداً منها أن المؤتمر سيراعي كما يجب التطورات الحاصلة في شبه الجزيرة الكورية وستدعم الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ري سو يونغ على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئيس. وسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة قصد مرافقة الوزير ري سو يونغ إلى خارج قاعة المجلس. وعملت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أرحب بضيفنا، السيد فرانك فالتر شتاينماير وزير خارجية ألمانيا. شكراً لكم، صاحب السعادة، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ويسرني ويشرفني أن أدعو الوزير شتاينماير إلى تناول الكلمة.

السيد شتاينماير (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ والنص الإنكليزي من تقديم الوفد): إننا نعيش أوقاتاً عصيبة. فهناك نزاع في أوكرانيا، وآخر في سوريا والعراق، وزحف جماعة الدولة الإسلامية الإرهابية في الشرق الأوسط، وبوكو حرام في أفريقيا - نواجه عدداً كبيراً من الأزمات الدولية، وهذه حالة لم نشهدها من قبل في الماضي القريب.

غني عن القول إن علينا التصدي لهذه الأزمات بسرعة. لكن علينا في الوقت ذاته أن نتساءل عما إذا كان ما نعيشه تراكمًا عرضياً لأزمات متزامنة، أم أن الأمر هو انفجار منهجي لقوى وتوترات في عالم أخذت فيه هياكل النظام تفقد نفوذها على نحو متزايد. علينا أيضاً إيجاد أجوبة على هذه المسألة الكبرى، لأن العالم الذي يتغير بسرعة مطردة ويزداد ترابطاً وثيقاً يحتاج إلى نظام جديد، نظام قائم على أساس القواعد والقانون، نظام قائم على أساس الوثوق والثقة.

ولدي اليقين أنه عندما يتعلق الأمر بهذه المهمة الصعبة، يشكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة المجال الذي لا يزال بإمكان السياسة الدولية التعلم منه. ففي مجال نزع السلاح، طُبّق أهم مبدأ في النظام الدولي - وهو تعددية الأطراف - بشكل عام لعقود عديدة.

وفي ثنايا هذا المبدأ، وما يحمله من قصص نجاح فريدة في مجال نزع السلاح النووي، تكمن الأهمية الكبرى لمؤتمر نزع السلاح هذا في جنيف. فقد كان دائماً ولا يزال مختبراً لتعددية الأطراف، وبخاصة أيضاً في الأوقات العصيبة.

ليس مؤتمر نزع السلاح هذا بأي حال من الأحوال حدثاً لما تكون الأمور على ما يرام فقط. ففي خضم الحرب الباردة، تغلب هذا المحفل على الخلافات الناشئة بين الشرق والغرب لتشجيع الدول على التعاون وتعزيز الثقة. فوضع القواعد والأدوات لنظام سلمي دولي نحن بحاجة ماسة إليه اليوم.

اسمحوا لي فقط أن أسوق مثالين.

أولاً، ساهمت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مساهمة لا مثيل لها تقريباً في جعل العالم مكاناً آمناً أكثر. ويجب أن يستمر هذا العمل لأنه رغم تقلص الترسانات بنحو الثلثين منذ نهاية الحرب الباردة، فإن مجرد جزء من ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي متبقي استطاعت تدمير كوكبنا.

ولعل الاقتراح الذي تقدم به الرئيس أوباما في برلين عام ٢٠١٣ من أجل الشروع في جولة جديدة من محادثات نزع السلاح يتيح على الأقل فرصة لإحراز تقدم ملموس. كما أن المحادثات الجارية بين فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة (مجموعة ٣ زائد ٣) وبين إيران تتقدم بشكل جيد. بل بإمكانني القول إنه خلال السنوات العشر من المفاوضات التي واكبتها بصفات مختلفة، أعتقد أننا لم نحز تقدماً أكثر مما أحرزناه هذا العام. فخطة العمل المشتركة التي اعتمدت هنا في جنيف عام ٢٠١٣ في طور التنفيذ. ولا شك أن إحراز مزيد من التقدم في المفاوضات سيعطي مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار دفعاً جديداً تدعو الحاجة إليه بإلحاح.

ومع ذلك، بالنسبة إلى الخطوات التي تنتظرنا، نحن بحاجة إلى تعاون جميع المشاركين. إذ لن يتسنى لنا الاقتراب من بلوغ الهدف النهائي لعالم خال من الأسلحة النووية إلا من خلال العمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وينطبق هذا القول أيضاً على القضايا المتعلقة بالنظام الدولي ككل. لن يتسنى لنا المضي قدماً إلا من خلال تضافر الجهود. وهذا هو بالضبط السبب الذي يجعلني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بأن الثقة والتعاون الدولي قد اهتزتا بسبب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم وبسبب أنشطتها في شرق أوكرانيا. وعليه، لا نستطيع العودة بكل بساطة إلى العمل كالمعتاد.

إن مذكرة بودابست - وهي أيضاً جانب من جوانب النظام الدولي - منحت أوكرانيا ضماناً لسلامة أراضيها بعدما تخلت عن أسلحتها النووية. وأتحدث عن هذا المثال لأن علينا أن نتذكر أن الضمانات الأمنية مهمة رئيسية من مهام هذا المؤتمر، ويجب حمايتها. وعلى الجميع، بما في ذلك روسيا، تحمل المسؤولية.

ونظراً إلى أن مستقبل النظام الدولي على المحك، أناشد زميلي الروسي الذي تحدث أمس، فأقول: مسار تعددية الأطراف بحاجة إلى استعداد لتحمل المسؤولية واتخاذ إجراءات مسؤولة من جميع الجهات، وبخاصة المسؤولون في المقام الأول، بصفتهم أعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

واتفاقية الأسلحة الكيميائية هي المثال الثاني الذي يتبادر إلى الذهن. فقد شكل حظر فئة كاملة من الأسلحة معلمة حقيقية في تاريخ نزع السلاح. في الأزمة السورية أثبتت قيمتها. وقريباً، سيُدمر في ألمانيا آخر مخزون لغاز الخردل وقدره ٣٦٠ طناً من مخزونات الأسلحة الكيميائية السورية. وانضمت سوريا نفسها الآن إلى الاتفاقية وتحمل مسؤوليتها وتفي بالتزاماتها. وفي الوقت ذاته، أدين بأشد العبارات الممكنة الاستخدام المتكرر لغاز الكلور كسلاح في سوريا. فنشر أسلحة من هذا النوع جريمة بشعة. ويجب تقديم المسؤولين إلى العدالة. وإنني أؤيد دعوات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد.

وأود أن أذكر الأداة الهامة الثالثة لنزع السلاح وهي معاهدة تجارة الأسلحة، التي دخلت مؤخراً حيز التنفيذ. ولعل هذا يبين أيضاً أن بإمكاننا، حتى في الأوقات العصيبة، أن نتفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف ومعقدة نأمل يوماً ما أن تكون صالحة علمياً.

ورغم ذلك، وسمحوا لي أن أشدد على عبارة "رغم ذلك"، ألاحظ في الوقت ذاته مع الأسف أن هذه المعاهدة ومعاهدات أخرى يجري التفاوض بشأنها خارج الهيئة التي أعدها المجتمع الدولي خصيصاً لهذا الغرض ألا وهي مؤتمر جنيف لنزع السلاح. ففي هذه الأوقات المتأزمة، لا يمكننا بكل بساطة أن نتحمل مؤتمر نزع السلاح وهو متوقف غير قادر على العمل في ضوء التهديدات التي نواجهها؛ لا يمكننا تحمل ذلك. وينطبق القول أيضاً على نزع الأسلحة التقليدية وكذا على مجموعة واسعة من التهديدات الجديدة. دعونا فقط نفكر في الهجمات الإلكترونية الأخيرة، واستخدام الفضاء - أود فقط أن أقول عبارة "الأسلحة المضادة للسواتل" - أو مجال أنظمة الأسلحة الآلية الجديدة، وهو ما يثير قضايا قانونية وأخلاقية صعبة نحن بحاجة إلى مناقشتها داخل مجتمعاتنا. من يستطيع معالجة هذه القضايا، إن لم يكن هذا المؤتمر الفريد أو ما يشبهه من المنتديات؟

إن الحفاظ على التوازن بين التصدي للأزمات العاجلة وحفظ النظام على المدى الطويل: أي بين الظروف التي نعمل فيها وظروف العمل اليومي المعقد والشاق لتعددية الأطراف هو أمر مهم أكثر من أي وقت مضى. ولربما وجدنا ما يشجعنا فيما قاله هنري كيسنجر، الذي حذر مؤخراً من أنه إذا أصررنا على تحقيق النتائج النهائية فوراً، فإننا قد نواجه أزمات أو انتكاسات. نعم، علينا التحلي بالصبر، وعلينا التركيز على الخطوات الصغيرة، مع الحرص على العمل بدافع الرغبة الأكيدة في إحراز التقدم.

بالنسبة إلى هذا المؤتمر، هذا يعني أنه لا مانع لأي دولة من إبداء التحفظات خلال المفاوضات وليست الدول مضطرة في النهاية إلى الانضمام إلى معاهدة اعتُمدت. ومع ذلك،

لا ينبغي للدول أن تعيق المفاوضات منذ البداية. أنا واثق من أنكم أنتم، أيضاً، أيها السادة والسادة، تودون العودة إلى طاولة المفاوضات عاجلاً لا آجلاً. فلنعمل جميعاً على تحقيق هذا الهدف. لأن العالم بحاجة إلى مؤتمر قوي لنزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير شتاينماير على بيانه. واسمحوا لي أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة الوزير شتاينماير إلى خارج قاعة المجلس. وعملت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن نرحب بضيفنا، السيد سيباستيان كورتس، الوزير الاتحادي لشؤون أوروبا والتكامل والشؤون الخارجية في النمسا. شكراً لكم صاحب السعادة على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ويسرني ويشرفني أن أدعو الوزير كورتس إلى تناول الكلمة.

السيد كورتس (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، شكراً جزيلاً لكم على هذه الفرصة لوجودي هنا ومخاطبة المؤتمر اليوم. في عالم ما بعد الحرب الباردة الذي ترعرعت فيه، يبدو أن معظم الناس لم يعودوا قلقين بشأن الأسلحة النووية. إذ يُنظر إليها على أنها من بقايا الماضي - لا تعدو أن تكون خطراً مجرداً لا يهم كثيراً. وأعتقد أن هذا خطأ في الأساس.

في الشهر الماضي، نشرت جامعة أكسفورد قائمة تضم ١٢ من أخطر التهديدات المحدقة بالحضارة الإنسانية. في المركز الثاني وراء تغير المناخ العالمي ورد تهديد الحرب النووية. فتهديد الأسلحة النووية لا يزال قائماً والعديد من الخبراء يحذرون من أن هذا التهديد يتزايد في الواقع. وفي هذا الصدد، تعد نتائج المؤتمرات الدولية الثلاثة التي عقدت في النرويج والمكسيك وفي ديسمبر الماضي في النمسا بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية نتائج واضحة ومقلقة. إذ ستكون عواقب انفجار نووي واحد أكثر رعباً وأطول أمداً مما كنا نعتقد، وستكون العواقب شاملة وستؤدي إلى حالة إنسانية طارئة هائلة على الفور.

والواقع أن البشرية كانت محظوظة بشكل لا يصدق في عدة مناسبات من الماضي. ذلك أن الأسلحة النووية تشكل بوجودها أصلاً تهديداً لأمننا جميعاً. لذلك فإن من مصلحة بقاء البشرية إلغاء الأسلحة النووية، حتى لا تُستخدم أبداً في أي ظرف من الظروف. ولهذا السبب أعلنت النمسا في مؤتمر فيينا عن التزام وطني واضح. وبهذا "التعهد النمساوي"، التزمنا بتقديم الأدلة الدامغة لمؤتمر فيينا، وبناء الزخم قصد التحرك العاجل لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وأشكر بحرارة جميع الدول التي انضمت إلى التعهد النمساوي حتى الآن. ونحن ممتنون لدعمهم هذا الجهد المشترك.

الدليل واضح، لكن المجتمع الدولي لا يتحرك. وهذا الفشل في غاية الوضوح داخل هذا المنتدى، الذي لا يضطلع بولايته فيما يخص التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً لمواجهة هذا التهديد. والسبب في ذلك بسيط. الدول لا تزال تمتلك أسلحة نووية، ولا تزال تعتبرها مهمة

لضمان أمنها وترى أنها رادعة للحرب بسبب قوتها التدميرية تحديداً. ومع ذلك، يهدد هذا الفشل كل شخص على الأرض، وبالتالي فإن الاستنتاج واضح. فإذا كنا نريد وقف انتشار الأسلحة النووية فعلياً وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، تعين علينا أن نغير هذه العقلية أساساً. ولكن لن تتغير هذه العقلية إلا إذا كان كل فرد على استعداد للنظر بصراحة في الوقائع الماثلة أمامنا الآن. ونحن نعتقد أن المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فرصة حاسمة لجميع الدول الأطراف لكي تعترف أخيراً بهذه الحقائق وتتخذ الإجراءات اللازمة.

وكما سبق أن قلت في مؤتمر فيينا، أعتقد أننا بحاجة إلى مواجهة الفكر القديم. نحن بحاجة إلى الاستماع إلى تحذيرات العلم والخبراء؛ ونحن بحاجة إلى الكثير من الوعي العالمي. نتفق جميعاً على أن العالم سيكون أفضل بدون أسلحة نووية، ولكن الأمر متروك لنا، نحن المجتمع الدولي، لإيجاد الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدماً في النهاية نحو حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير كورتس على بيانه. واسمحوا لي أن أعلق الجلسة لمرافقة الوزير كورتس إلى خارج قاعة المجلس.

وعلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أرحب بضيفنا، السيد إغناثيو إيبانيث روبيو، كاتب الدولة للشؤون الخارجية في إسبانيا. شكراً لكم صاحب السعادة على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ويسرني ويشرفني أن أدعو السيد إيبانيث إلى تناول الكلمة.

السيد إيبانيث روبيو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إنه لمن دواعي سروري أن أحاطب هذا الجمع من ممثلي الدول الصديقة في هذه القاعة الرائعة، التي تبرعت بها إسبانيا في ١٩٣٦ والتي هي بمثابة مكان لتوجيه الجهود النبيلة المبذولة في السعي لتحقيق نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين. يواجه المجتمع الدولي اليوم تحديات خطيرة يجب أن نتصدى لها معاً من أجل ضمان التعايش السلمي بين الأمم والتقدم لمجتمعاتنا. ولذلك علينا أن نستحضر مرة أخرى شعورنا بالمسؤولية المشتركة وأن ندعو إلى الحوار بين جميع الدول.

إن على مؤتمر نزع السلاح، المنتدى الوحيد المنشأ للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح متعددة الأطراف، أن يلعب دوراً قيادياً في هذا المسعى. وبالتالي فإننا نأسف لحالة الشلل التي ظلت متفشية لسنين عديدة جداً الآن. تود إسبانيا، مرة أخرى، التعبير عن دعمها القوي لهذا المؤتمر، وتدعو الدول الأعضاء إلى التوافق وإيجاد حلول بناءة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. ولئن كان صحيحاً أن هذه النوايا الحسنة قد أعرب عنها بالفعل في الماضي، وإن كان ذلك من دون جدوى، علينا أن نتجاوز مرحلة الاستكانة وأن نلتزم التزاماً ثابتاً بالتوصل إلى اتفاقات من خلال عملية التفاوض، مع التفكير في طرق أخرى لتنشيط هذا المنتدى، مثل زيادة عدد الدول الأعضاء أو السماح بدور أكبر للمجتمع المدني. من ناحية أخرى، حتى يتسنى اعتماد برنامج عمل جديد، ترى إسبانيا أن من شأن الوثيقة CD/1864 أن توجه أعمال المؤتمر وأن تمهد الطريق إلى نزع السلاح العام والكامل.

يتطلع المجتمع الدولي إلى تهيئة الظروف لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب علينا أن نسعى سعياً حثيثاً ولكن بواقعية أيضاً إلى تحقيق هذا الهدف الطموح، لأنه لن يتحقق إلا إذا تمكنا من حشد تعاون الدول الحائزة للأسلحة النووية. لذلك، نحن نؤيد المضي في هذه المسألة إلى الأمام تدريجياً، لأن مجرد حظر الأسلحة النووية لن يسفر عن تقدم ولن يؤدي إلى القضاء عليها.

إذا أردنا تحقيق هذا الهدف الأسمى، علينا أن نلح على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم بتخفيضات كبيرة وتدرجية، وفقاً للمادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تضع تدابير للشفافية وبناء الثقة. ولذلك فإننا ندعو تلك الدول، وخاصة تلك التي لديها أكبر الترسانات النووية، إلى مواصلة المفاوضات بشأن نزع السلاح، ونحن نقدر الاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية إلى العتبة المنصوص عليها في المعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية.

وبالمثل، فإننا ندعو الدول الثماني المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأن تقوم بالتوقيع والتصديق على المعاهدة حتى يتسنى لها الدخول فوراً إلى حيز النفاذ. وندعو أيضاً إلى خفض التدرجي لدور الأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن القومي. وتؤيد إسبانيا كذلك الولاية المنصوص عليها في الوثيقة CD/1299 لبدء المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة الأخرى. فالولاية مرنة ولا تستبعد أي خيار للمفاوضات، الأمر الذي سيجعل من الممكن بدء العملية دون المساس بمسار المفاوضات أو بنتيجتها النهائية. من ناحية أخرى، نشجع الدول التي لم تعلن بعد وفقاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية إلى القيام بذلك دليلاً على التزامها. ونأمل أن تحترم الدول الحائزة للأسلحة النووية الالتزامات التي تعهدت بها لطمأنة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها، وندعو الدول التي لم تقدم بعد هذه الضمانات إلى القيام بذلك.

تؤيد إسبانيا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات مبرمة بحرية من قبل دول المنطقة المعنية، لأنها تشكل خطوة أخرى نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح الكامل. ويشكل الحفاظ على الفضاء الخارجي بيئة آمنة ومستقرة، والاستخدام السلمي على أساس عادل مقبول على المستوى المتعدد الأطراف، أحد الأهداف الهامة التي يجب علينا تعزيزها. لهذا السبب، نعتقد أن من الضروري تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة، بما في ذلك وضع مدونة سلوك دولية للأنشطة في هذا المجال.

على هذه الخلفية، سيواجه جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار بعض التحديات الكبرى في عام ٢٠١٥. ومن هذه التحديات المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي سيعقد في نيويورك في نيسان/أبريل وأيار/مايو من هذا العام. وتأمل إسبانيا أن يعمل هذا الاجتماع على تعزيز المعاهدة وأن يتيح لنا، وفقاً لخطة

العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، التحرك نحو التنفيذ المتوازن لأركانها الثلاثة وهي: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا الصدد، تود إسبانيا التعبير عن إحباطها لعدم التمكن بعد من عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونحن على ثقة من أن هذا الاجتماع سيعقد على سبيل الاستعجال وأن شعورنا بالمسؤولية المشتركة سيمنع هذه المسألة من عرقلة حسن سير العمل في المؤتمر الاستعراضي هذا العام.

وتولي إسبانيا أهمية كبيرة للبعد الإنساني الذي يتجلى في دياحة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، اللتين تشيران إلى العواقب المدمرة التي قد تترتب على تفجير نووي. هذا مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي، في رأينا، مصدر يتعين علينا التصدي له بطريقة براغماتية من خلال عملية تدريجية بهدف نزع السلاح النووي. وبالمثل، يجب ألا ننسى أسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وتتابع إسبانيا باهتمام كبير عملية نزع السلاح الكيميائي في سوريا، التي أشرفت عليها بنجاح كبير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والتي لا تزال جارية. ومع ذلك، على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، لا تزال هناك عناصر تثير القلق وعلينا التصدي لها. وبالتالي فإننا نؤيد جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل تسليط الضوء على الهجمات التي استخدم فيها الكلور كسلاح كيميائي في سوريا العام الماضي، وكذلك بغية ضمان القضاء الكامل على برنامج الأسلحة الكيميائية في ذلك البلد، وبالتالي تجنب استخدامها ضد السكان المدنيين أو وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية.

ويعمل المجتمع الدولي أيضاً على الحد من المخاطر المرتبطة بالأسلحة البيولوجية. ذلك أن عام ٢٠١٥ يوافق الذكرى الأربعين لبدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، التي هي بمثابة توطئة إلى المؤتمر الاستعراضي الثامن في عام ٢٠١٦. وتستعري إسبانيا الانتباه إلى الخطوات المتخذة لتحقيق التصديق العالمي على الاتفاقية، التي تضم فعلاً ١٧٢ من الدول الأطراف، وترحب بكل من التقدم المحرز في مجال تطبيقها على المستوى الوطني وبتدابير بناء الثقة والتعاون المعتمدة في هذا الصدد.

ولتجنب الاستسلام للتشاؤم، تجدر الإشارة إلى أنه، في العام الماضي، كانت هناك أسباب تدعو إلى الرضا في مجال الأسلحة التقليدية. فقد كان بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي نجاحاً كبيراً، لأنها أتاحت ربط مراقبة تصدير الأسلحة التقليدية باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في بلدان المقصد. وقد أدت إسبانيا دوراً نشطاً في هذه العملية، لا باعتبارها واحدة من أوائل الدول الموقعة والمصدقة على المعاهدة فحسب، ولكن لأنها قررت أيضاً تطبيق المعاهدة مؤقتاً اعتباراً من تاريخ توقيعها. وبالمثل، شاركنا في العديد من الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز تطبيقها

الفعال. وعلاوة على ذلك، ترى إسبانيا أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديداً خطيراً آخر للسلام والأمن الدوليين والتنمية البشرية، لأنه مرتبط بالصراع المسلح والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب. ولهذا السبب، فإننا نرحب بالتوافق الذي تم التوصل إليه خلال الدورة الخامسة لاجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وباعتماد قرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣).

السيد الرئيس، لا يسعني أن أختتم كلمتي من دون التأكيد على ضرورة اتخاذ احتياطات أكبر لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية، أو التأكيد على أهمية احترام الدول للالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و١٨٨٧ (٢٠٠٩). وستعمل إسبانيا، بصفتها رئيسة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بنشاط على وضع استراتيجية لتنفيذ القرار، ستعرض على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٦.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إيبانو روبيو على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة السيد إيبانيث روبيو إلى خارج قاعة المجلس. وعملت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أرحب بضيفتنا، الرايت أونورايل البارونة أنيلاي، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية والكومنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. شكراً لك صاحبة السعادة على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ويسرني ويشرفني أن أدعو البارونة أنيلاي إلى تناول الكلمة.

البارونة أنيلاي (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على ترحيبكم بي هنا اليوم. أنا الوزيرة المسؤولة عن السياسة الخارجية في مجلس اللوردات وأنا أيضاً الوزيرة المسؤولة في وزارة الخارجية عن مؤسسات الأمم المتحدة. لذا فإنها مناسبة فريدة أن أحضر بينكم في جنيف وأن تتاح لي فرصة مخاطبة مؤتمر نزع السلاح.

وإنني في غاية السرور لوجودي في هذه القاعة الغراء. لم أكن هنا من قبل. وقد وصف لي سفيرنا هذه القاعة جيداً وهي مثيرة للإعجاب. ذلك أن الجدران بذاتها تذكرنا بالدور الذي يؤديه المؤتمر في مجال الأمن الدولي وضمان بيئة آمنة بشكل عام.

ومن المشجع سماع أن العديد من الدول لا تزال تقدر آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. فقد جعل مؤتمر نزع السلاح العالم مكاناً أكثر أمناً من خلال الاتفاقات المتعددة الأطراف التي جرى التفاوض بشأنها على مر السنين، من قبيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب علينا البناء على أساس هذه النجاحات. والمملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع جميع الدول حرصاً على تحقيق ذلك.

وورد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح المعقودة في ١٩٧٨ أنه "لأن عملية نزع السلاح تؤثر في المصالح الأمنية الحيوية لجميع الدول، يجب عليها جميعاً أن تعمل بنشاط وأن تساهم في تدابير نزع السلاح والحد من التسلح". نحن مدركون لذلك. ونعلم أن لنا مسؤوليات خاصة بصفتنا دولة حائزة للأسلحة النووية.

قمنا بآخر استعراض لسياساتنا المتعلقة بالأسلحة النووية في إطار استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لعام ٢٠١٠ حرصاً منا على أن تكون هذه السياسات مواكبة للمشاهد السياسي والأمني المتغير باستمرار. وموقف المملكة المتحدة واضح منذ فترة طويلة بأننا لن نلجأ إلى استخدام الأسلحة النووية إلا في الحالات القصوى للدفاع عن النفس، أو للدفاع عن الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وفي إطار استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين لعام ٢٠١٠ نظرنا أيضاً في ضماناتنا الأمنية، وتعهدنا بأن لن نستخدم المملكة المتحدة الأسلحة النووية ولن تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أو الممتثلة لالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة.

والتزمنا في ٢٠١٠ بخفض عدد الرؤوس الحربية المنتشرة في كل غواصة إلى ٤٠ رأساً وبخفض عدد الرؤوس الحربية الجاهزة للاستعمال إلى ما لا يزيد على ١٢٠ رأساً. وهذا العام، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أعلننا للبرلمان أننا أوفينا بهذا الالتزام. ويولي برلمان المملكة المتحدة اهتماماً كبيراً بقضايا الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وفي كانون الثاني/يناير، ناقش مجلس العموم مسألة تحديد خطة ترديدت فصول ٣٦٤ نائباً برلمانياً من جميع الأحزاب السياسية لفائدة الإبقاء على الرادع؛ ولم يعترض على الخطة سوى ٣٧ نائباً. وإن عناصر قوة الردع النووية للمملكة المتحدة، من قبيل برنامجنا الخاص بالغواصات، تخضع للصيانة والتجديد في توافق تام مع التزاماتنا الدولية بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وما دامت البيئة الأمنية العالمية تحتم على المملكة المتحدة الاحتفاظ بالأسلحة النووية، فإن لنا مسؤولية الحفاظ على سلامة وموثوقية جميع عناصر برنامجنا النووي، بما في ذلك استبدال وتحديث العناصر القديمة للنظام البالغة نفاية عمرها التشغيلي.

لقد سعت المملكة المتحدة باستمرار إلى دعم جهود آلية نزع السلاح. ففي الشهر الماضي، استضافت المملكة المتحدة مؤتمراً في لندن للدول الخمس الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار، وهو الاجتماع السادس منذ أن اجتمعت المجموعة للمرة الأولى في عام ٢٠٠٩، وناقشنا مسائل منها نزع السلاح النووي. وقد سرتني أن أخطب الجلسة الافتتاحية لذلك المؤتمر هذا العام وأن أطلع على ما أحرز من تقدم.

ومن الأسباب التي جعلت المملكة المتحدة تبادر بعقد مؤتمرات الدول الخمس رغبتنا القوية في العمل سوية مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية قصد زيادة تدابير الشفافية

وبناء الثقة. فلا يمكن لدولة أن تحقق أمنها الفردي عندما تعمل في مناخ من الخوف الجماعي وعدم الثقة. يجب أن نستمر في الحديث بصراحة ووضوح. ويجب علينا زيادة الشفافية. وعلينا أن نهيئ الظروف السياسية والأمنية التي تجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لا تشعر بأي حاجة إلى حيازتها والدول الحائزة لها لا تشعر بالحاجة إلى الاحتفاظ بها.

وفي لندن، ناقشت الدول الخمس كيفية إحراز تقدم في جميع الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار النووي وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ودعونا للمرة الأولى، ممثلين عن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى إحدى جلسائنا. وعقدنا أيضاً حدثاً تواصلياً، حيث أتحنا لفئات المجتمع المدني فرصة التعامل المباشر مع الدول الخمس.

وفي ختام ذلك المؤتمر، أصدرت الدول الخمس بياناً مشتركاً قوياً بيّن نجاحاتنا في زيادة الشفافية، والعمل التعاوني، بما في ذلك العمل بشأن مسرد المصطلحات النووية، وكذلك عزمنا المشترك على معالجة قضايا عدم الانتشار مثل قضيتي إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وناقشنا أيضاً المسألة الحساسة المتمثلة في التحقق من نزع السلاح النووي - وهي من العقبات العويصة التي علينا التغلب عليها في سعينا إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وفي إطار العمل مع النرويج والولايات المتحدة، بذلت المملكة المتحدة جهوداً وموارد كبرى في مجال التحقق. وقد أثبت عملنا الرائد مع النرويج أن مسألة التحقق ليست باليسيرة. فسواء تعلق الأمر بالثقة في المفتشين أو ضمان دقة معدات الرصد في القياس، هناك أسئلة عديدة لا يزال يتعين الرد عليها. والقيام بذلك من دون الكشف عن معلومات أو تكنولوجيا حساسة مسألة غير هينة؛ ونحن مدركون بشدة لضرورة تجنب أي إشارة إلى الانتشار من جانبنا. ونعتمد مواصلة البحث عن تلك الأجوبة، وفي هذا الصدد نرحب بإطلاق الولايات المتحدة الشراكة الدولية الخاصة بالتحقق من نزع السلاح.

كانت هناك توقعات عالية من العديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن نزع السلاح النووي سيكون عملية سهلة وسريعة. وعلى مر السنين شهدنا مستويات متزايدة من الإحباط وخيبة الأمل ولكننا ما نزال نعيش في ظل نووي. ونحن مدركون جيداً أن التقدم في نزع السلاح النووي كان بطيئاً. بيد أننا موقنون أن اتباع عملية تدريجية هي الطريقة الوحيدة لضمان السلام والأمن على المدى الطويل في الساحة الدولية.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية الأساسي لنظام عدم الانتشار النووي وأرضية العمل من أجل نزع السلاح النووي، وأنها مساهمة أساسية في ضمان الأمن والاستقرار الدوليين. وتعمل المملكة المتحدة بجد مع الآخرين على إنجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تعد خطة عمل ٢٠١٠ عنصراً أساسياً لنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ فحسب بل نرى أنها خارطة طريق هامة نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. سيستغرق بعض الإجراءات وقتاً أطول من غيرها لتنفيذها، ولكن هذا لا يعني أن خطة العمل لا تعمل.

وفي ١٩٧٨، أسندت الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح ولاية لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. واليوم كما بالأمس، لا تزال المنتديات التي أحدثت ذات صلة بالموضوع وهي مؤتمر نزع السلاح، ولجنة نزع السلاح، واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذه المنتديات متداخلة. ونعتقد أن تنشيط أي من هذه الهيئات يؤثر إيجابياً في الهيئات الأخرى.

ونشاط الآخرين إحباطهم لأن مؤتمر نزع السلاح لم يستطع الاتفاق على برنامج عمل منذ عام ١٩٩٦. ذلك أن المؤتمر يسعى إلى معالجة عملية لجميع مشاكل الحد من التسلح ونزع السلاح المتعددة الأطراف وتلك قضايا معقدة بشكل لا يصدق.

ونرحب بالجهود المبذولة في العام الماضي في مؤتمر نزع السلاح. وكان من دواعي سرور المملكة المتحدة القيام بدور منسق المناقشات غير الرسمية بشأن هذا البند من جدول الأعمال المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. صحيح أن المساهمة كانت صغيرة، لكن كثيراً ما تكون حلقات النقاش الصغيرة قادرة على المساعدة في بناء تحالف الراغبين.

ونأمل أن تمكّن هذه الجهود من إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل. ونتطلع أن تبني الأفرقة العاملة لهذا العام على ما أحرز من تقدم في العام الماضي. ويجب أن ينصب التركيز على إعادة المؤتمر إلى العمل الهام المتعلق بالمفاوضات.

ويعلم العديد منكم في هذه القاعة أن أولوية المملكة المتحدة هي بدء المفاوضات بشأن الإبرام المبكر لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فوقف إنتاج هذه المواد الضرورية لإنتاج الأسلحة النووية خطوة حلية ولازمة نحو تحقيق نزع السلاح. ونؤيد تأييداً كاملاً عمل فريق الخبراء الحكوميين، الذي ينظر في العناصر التي قد تشكل جزءاً من معاهدة في المستقبل، ونتطلع إلى التقرير الذي سيعد عقب الاجتماع الأخير في وقت لاحق من هذا الشهر. وأود أن أشكر الرئاسة الكندية على عملها الدؤوب وما بذلته من الجهود الكبيرة وأن أشكر الخبراء أنفسهم على مساهمتهم بمعارفهم وخبراتهم الواسعة.

ومن أجل الوصول إلى هدفنا المشترك، وأهداف نزع السلاح العالمية المشتركة التي علينا السعي إلى تحقيقها، يجب علينا بذل جهد جماعي. وتشكل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح إطاراً فعالاً لهذا الجهد.

هنا في مؤتمر نزع السلاح يجب أن تُبين عن القيادة. وعلينا أن نعمل معاً لإيجاد الحلول التي تجعل العالم أكثر أمناً. يجب علينا الوفاء بمسؤولياتنا معاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر البارونة أنيلاي على بياضها. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة لمرافقة البارونة أنيلاي إلى خارج قاعة المجلس.

وعلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا اليوم، السيد برونو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا. شكراً لكم صاحب السعادة على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ويسرني ويشرفني أن أدعوكم إلى تناول الكلمة.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، قبل ٧٠ عاماً أعلنت الأمم المتحدة عن عزمها على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وما تسببه من معاناة لا توصف. وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترحت حفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيز العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبادئ المساواة في السيادة وتقرير الشعوب لمصيرها. ومع ذلك، في عام ٢٠١٣، بلغ حجم الإنفاق العسكري العالمي مبلغاً خيالياً قدره ١,٧٥ تريليون دولار، ولا يزال بقاء البشرية مهدداً باستمرار بوجود أكثر من ١٦ ٠٠٠ من الأسلحة النووية. ومن الأولى أن يوجه هذا القدر غير المتناسب من الأموال التي تنفق على الأسلحة إلى تعزيز السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان العيش الكريم لجميع البشر. فقضايا نزع السلاح التي يتناولها هذا المنتدى الموقر، لها أهمية كبيرة وتستحق اهتماماً أكبر. وقد احتفل باليوم الدولي الأول للقضاء التام على الأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر من العام الماضي. وترحب كوبا بالتأييد الدولي الواسع الذي حظيت به هذه المبادرة وتذكر بالقائد التاريخي للثورة الكوبية، فيديل كاسترو روس، عندما قال بالحرف: "في حرب نووية، قد تبلغ الأضرار الجانبية إلى حد القضاء على حياة البشرية؛ لذا فكل حكومة في العالم ملزمة باحترام حق كل أمة في الحياة". وعلى الناس واجب مطالبة القادة السياسيين بالحق في الحياة. لا أحد يستطيع أن يكون غير مبال، ولا وقت للتضييع في المطالبة باحترام هذا الحق. غداً سيكون قد فات الأوان. والآن حان الوقت ليشعر العالم في طريق السلام. لا يمكن أن يظل نزع السلاح النووي هدفاً خاضعاً للتأجيل باستمرار. وإننا ندين دور الأسلحة النووية في المذاهب السياسية والاستراتيجيات الأمنية، كما ندين التهديد باستخدامها. ونطالب أيضاً باحترام الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ففي الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، في عام ١٩٧٨، أسندت الدول الأعضاء لهذا المنتدى ولاية التفاوض على معاهدات متعددة الأطراف في هذا المجال. ومع ذلك، فشل مؤتمر نزع السلاح في أداء ولايته فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وفشل أيضاً في الامتثال للمادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تنص بشكل واضح على التزام بالتفاوض بشأن نزع السلاح النووي بحسن نية. هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية وهو ما نسعى إلى تحقيقه. وقد قدمت حركة عدم الانحياز اقتراحاً اعتمدته في وقت لاحق الجمعية العامة ويدعو إلى البدء بمفاوضات داخل المؤتمر كمسألة ملحة مع التطلع إلى الاعتماد المبكر لاتفاقية شاملة تحظر حياة الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها واقتنائها واختبارها، وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها وتنص على تدميرها. ويحتاج المؤتمر إلى اعتماد برنامج عمل واسع ومتوازن يراعي الأولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح. ومن المهم لهذا المنتدى ألا يستسلم لعدم وجود إرادة سياسية لدى عدد قليل من البلدان.

ولو اضطلع المؤتمر بولايته، لتسنى له تقديم مساهمة هامة لتغيير الوضع الراهن وتحليص آلية نزع السلاح من حالة الشلل الراهنة، التي لا يستفيد منها سوى الأقوياء. المؤتمر مستعد للتفاوض حول مختلف القضايا بالتوازي، بما في ذلك وضع معاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها، ومعاهدة لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة تنص على ضمانات أمنية فعالة لدول، مثل كوبا، لا تمتلك أسلحة نووية، ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى والتعامل مع المواد الموجودة فعلاً. يجب أن يلتزم جميع أعضاء المؤتمر بالمساهمة في إنجاح المؤتمر الدولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، الذي سيعقد عام ٢٠١٨ على أبعد تقدير.

ومن المعالم التاريخية، في القمة الثانية لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في هافانا في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٤، أعلنت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نفسها منطقة سلام رسمياً. وقد أكد الإعلان، الذي وقع عليه جميع رؤساء الدول والحكومات، على الالتزام القوي لأعضاء الجماعة بتعزيز نزع السلاح النووي من باب الأولوية. ويضطلع مؤتمر نزع السلاح بمسؤولية كبيرة للعمل على تلبية التطلعات المشروعة للمجتمع الدولي، والإسهام بشكل حاسم في تحقيق السلام والأمن الدوليين، وفي بقاء الجنس البشري، الذي تهدده الترسانات النووية الهائلة وتغير المناخ. لذا من الأساسي وضع نظام عالمي جديد يقوم على السلام والتضامن الإنساني والعدالة الاجتماعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوزير رودريغيس باريا على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لمرافقة الوزير رودريغيس باريا إلى خارج قاعة المجلس. وعملت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا اليوم، السيد تاكاشي أوتو، نائب وزير خارجية اليابان. شكراً لكم صاحب السعادة على مخاطبتكم مؤتمر نزع السلاح. ويسرني ويشرفني أن أدعوكم إلى تناول الكلمة.

السيد أوتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهني السفير فان شينغ بورفدورج على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للأمين العام بالنيابة، السيد مايكل مولر، وفريقه على دعمهم المستمر لأعمال المؤتمر. فنزع السلاح من ركائز السياسة الخارجية لليابان، وإنه لشرف عظيم بالنسبة لي، أن تتاح لي فرصة مخاطبتكم هنا اليوم.

يصادف عام ٢٠١٥ مرور ٧٠ سنة على إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي. وفي هذا العام المتميز، من الحاسم أن يحقق المجتمع الدولي تقدماً ملموساً بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. فالناجون من القنبلتين النوويتين يشيخون، ويعتقد العديد منهم أن هذا العام قد يكون آخر فرصة لهم أن يشهدوا هذا التقدم. وإنني أدرك أن جهوداً ابتكارية متنوعة قد بُذلت في مؤتمر نزع السلاح من أجل كسر حلقة الجمود التي تعرفها المفاوضات.

وفي هذا الصدد، نحن متحمسون لعمل فريق الخبراء الحكوميين الذي أتاح للخبراء المشاركة في مناقشات موضوعية بشأن مختلف جوانب المعاهدة المقبلة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وبالتالي تقديم معالم جيدة قد تساعد في توجيه المفاوضات المستقبلية لهذه المعاهدة.

ويحث اليابان ممثلي الدول الأطراف في المؤتمر على الاستفادة من هذه التطورات والاتفاق على البدء فوراً في التفاوض بشأن معاهدة لنزع السلاح من أجل الوفاء بولاية المؤتمر. ولتحقيق هذه النتائج، سمحوا لي أن أؤكد، قبل كل شيء، على أهمية الإرادة السياسية والمشاركة المتزايدة لجميع البلدان.

وبصرف النظر عن مؤتمر نزع السلاح، يكتسي عام ٢٠١٥ أهمية لأن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيعقد في ربيع هذا العام. ومعاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وصيانة هذا النظام وتعزيزه هو أهم مسألة في نزع السلاح وعدم الانتشار بالنسبة إلى المجتمع الدولي.

وأود أن أؤكد أن المؤتمر الاستعراضي المقبل لعام ٢٠١٥ لا ينبغي له أن يستعرض تنفيذ الوثائق الختامية الماضية فقط، وإنما ينبغي له أيضاً أن يتفق على وثيقة ختامية عملية ملموسة بالنسبة للعملية المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وينبغي لهذه الوثيقة أن تتناول جميع الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ويدرك اليابان أن المجتمع الدولي يواجه مخاطر نووية تزداد تنوعاً فيما يتعلق بالأمن القومي والإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن قلقي البالغ بشأن إطلاق كوريا الشمالية لصواريخ بالستية أمس، ٢ آذار/مارس، مما يعد انتهاكاً واضحاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي ضوء هذه البيئات الأمنية، نعتقد أن من المهم اتخاذ تدابير واقعية وعملية للنهوض بنزع السلاح النووي وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وكما أشرت سابقاً، تعد الإرادة السياسية أمراً ضرورياً لتحقيق تقدم مطرد في جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، سمحوا لي أن أذكر أنشطة مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. فالمبادرة عبارة عن مجموعة بلدان عبر إقليمية وعملية المنحى، منها اليابان، وتشترك في هذه الإرادة السياسية. في الواقع، التزمت الدول المشاركة، على المستوى الوزاري، بمتابعة أنشطة المبادرة. وتساهم مجموعة في مسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار كما شاركت بنشاط في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ بتقديم ما مجموعه ١٧ ورقة عمل، منها اقتراح نموذج موحد للإبلاغ قصد تحسين الشفافية. ونحن حالياً بصدد دمج ورقات العمل التي ستقدم إلى مؤتمر استعراض المعاهدة حتى تصبح مقترحات المبادرة العملية والملموسة أساساً للاتفاق في المؤتمر الاستعراضي المقبل.

وعلاوة على ذلك، تساهم اليابان أيضاً في تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وبينما نحن بحاجة إلى مواصلة هذه الجهود حتى يتسنى للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الاستفادة أكثر من نظام المعاهدة، يجب أن نؤكد أيضاً على أهمية الركائز الثلاث - السلامة والأمن والضمانات - في مجال الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. وستواصل اليابان مساهمتها النشطة في النهوض بالاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية من خلال تعزيز التعاون التقني وتعزيز الركائز الثلاث.

ومن أجل تعزيز نظام دولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، مع تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار، من الضروري وضع إطار قانوني لاحق في وقت مبكر. وأود أن أؤكد التزامنا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ففي الشهر الماضي، عينت اليابان وكازاخستان رئيسين مشاركين للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالإضافة إلى رئاسة المؤتمر القادم في أيلول/سبتمبر، سنعمل بصفة منسقين لفترة السنتين المقبلتين. ونعتزم استضافة اجتماع فريق الشخصيات البارزة في آب/أغسطس في هيروشيما.

وبالإضافة إلى أهمية الاعتراف بمختلف مخاطر الأسلحة النووية، تولي اليابان - باعتبارها البلد الوحيد الذي عانى في الماضي من القنبلة الذرية أثناء حرب - أهمية للمناقشات المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وهذه قضية حظيت باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة.

وترى اليابان أن لها مهمة خاصة تبلغها، عبر الحدود الوطنية والأجيال، وهي نقل واقع الدمار الذي حدث في هيروشيما وناغازاكي. فقد شاركنا في جهود متنوعة على مر السنين في هذا الصدد، بما في ذلك دعم الأنشطة الدولية للناجين من القنبلة الذرية وترجمة شهاداتهم إلى عدة لغات.

إن الأثر الإنساني الكارثي للأسلحة النووية يدعم بشكل أساسي كل جهود نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وآمل أن تكون المناقشات المتعلقة بهذه القضايا عالمية شاملة للجميع.

في آب/أغسطس ٢٠١٥، ونحن نحتفل بمرور ٧٠ عاماً على إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي، نعتزم اليابان استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بقضايا نزع السلاح في هيروشيما. وعلاوة على ذلك، سيعقد مؤتمر بوغواش في ناغازاكي في تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أنقل في هذه الاجتماعات تجربة أولئك الذين يعيشون في المنطقة التي تعرضت للإشعاع، ونحن نسعى إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وآمل أيضاً في هذا العام المتميز أن نعزز جميعاً الإرادة السياسية اللازمة لكي يصبح مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى منتدى للتفاوض ولكي ينجح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وأعتقد أن هذه الجهود الحثيثة هي خطوات هامة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الوزير أوتو على بيانه وأيضاً على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة من أجل مرافقة نائب الوزير خارج قاعة المجلس.

وعلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا قائمة الشخصيات رفيعة المستوى المقرر أن تتحدث هذا الصباح في المؤتمر. وأود أن أقترح استخدام الوقت المتبقي للوفود التي قد ترغب في تناول الكلمة.

أرى ممثل الاتحاد الروسي.

السيد داينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أنا لا أرغب في احتجاز زملائي اليوم، ولكن يضطر الوفد الروسي إلى الاستفادة من حقه في الرد من أجل التعليق على بعض النقاط التي أثارها وزير الشؤون الخارجية الألماني والمتعلقة بمسألة ضمانات الأمن السلبية.

ضمانات الأمن السلبية في الشكل الذي يتم مناقشتها في مؤتمر نزع السلاح تنص على ألا تستخدم الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها روسيا، الأسلحة النووية وألا تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إن روسيا لا تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد أي دولة أخرى، وغني عن القول، إنها لم تستخدمها قط. لذا في هذا الصدد، فإن روسيا قد قامت بواجباتها كلياً فيما يخص تلبية التزاماتها بموجب مذكرة بودابست. وأكرر: موضوع ضمانات الأمن السلبية لا يغطي أي شيء أكثر من ذلك. ولذلك، فإن الأقوال التي أدلى بها السيد شتاينماير لا أساس لها تماماً.

وفيما يتعلق بقضايا أخرى مرتبطة بمذكرة بودابست، وهو موضوع غالباً ما يناقش هنا - وجاء في البيان الصادر عن وزير الخارجية الألماني - وهو احترام السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن روسيا احترمت تلك السلامة الإقليمية لسنوات عديدة. ومع ذلك، لا يوجد أي التزام بموجب مذكرة بودابست ينص على الاعتراف بنتيجة تمرد مناهض للدستور ومعاد للدولة. هذا لا يظهر في الوثيقة، ولا يظهر واجب الاعتراف بالنتائج المترتبة على تمرد من شأنه أن يؤدي إلى انفصال أي جزء من أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، لا يوجد أي التزام بموجب مذكرة بودابست بشأن استعادة السلامة الإقليمية لأوكرانيا.

وفيما يتعلق بضم شبه جزيرة القرم، هناك تناقضات واضحة هنا. اسمحوا لي أن أذكركم بأن أوكرانيا فقدت القرم نتيجة لتمرد مناهض للدستور ومعاد للدولة ولأحداث تلت ذلك، لم يكن فيها للاتحاد الروسي أي دور على الإطلاق. لكن ألمانيا كان لها دور، لأن السيد شتاينماير واحد من ثلاثة وزراء من دول الاتحاد الأوروبي الذين وقعوا على اتفاق ٢١ شباط/فبراير الذي كان ينبغي أن يضمن نقل السلطة في كييف في إطار الدستور. لذلك، لا نرى من المناسب هنا أن نتساءل عن امتثال أطراف معينة للالتزامات معينة. وعلاوة على ذلك، انضمت شبه جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي نتيجة لتعبير حر عن إرادة سكان تلك المنطقة، عندما صوت أكثر من ٩٠ في المائة من الشعب لصالح هذا التحرك. أتحداكم أن تسوقوا لي أمثلة مشابهة عن استفتاءات أجريت في بلدان ديمقراطية متقدمة أخرى. وإذا ادعى أحد أن بالإمكان إرغام أكثر من مليوني شخص تحت تهديد السلاح على الذهاب والتصويت، فسأكون من أشد المشككين في هذا القول.

وأخيراً، فيما يتعلق ببعض الإجراءات التي اتخذتها روسيا في شرق أوكرانيا، إذا كان المقصود بهذه الإجراءات تقديم روسيا لمساعدات إنسانية إلى السكان المدنيين الذين يعانون في أوكرانيا، ويموتون جوعاً، فأنا لا أرى سبباً للانتقاد. لقد أرسلت روسيا ١٦ أو ١٧ قافلة من المساعدات الإنسانية إلى شرق أوكرانيا، ضمنت بشكل مباشر بقاء هؤلاء الناس الذين لم تقتلهم القنابل والمدافع وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، في الأيام الأخيرة اتخذت روسيا إجراء آخر وفتحت خطأً مباشراً لتوريد الغاز الطبيعي إلى دونيتسك ولوغانسك. وأود أن أشير إلى أن ذلك حدث بعد أن قامت سلطات كييف - أو لنقل، الحكومة الأوكرانية المعترف بها - كما هي الآن - بقطع إمدادات الغاز إلى دونباس بينما لا تزال درجة الحرارة منخفضة هناك - على الرغم من وجود أوكرانيا جنوب روسيا - وقد يموت الناس تجمداً بكل بساطة.

اضطرت لأخذ الكلمة حتى أشدد مرة أخرى على عدد من النقاط التي تحتاج إلى توضيح بالنسبة إلى هؤلاء المسؤولين في المؤتمر الذين كانوا إما منقطعين عن مجريات الأحداث - أو لم يستمعوا إلى مناقشاتنا من قبل وهذه حالة الوافدين الجدد. شخصياً، أود ألا أختار بدء هذه المناقشة، لأنني لا أعتقد أن جميع القضايا التي أثرت في بيان السيد شتاينماير مرتبطة بأعمال المؤتمر ارتباطاً مباشراً. ومع ذلك، أود أن أقول إن بإمكانكم اعتبار تعليقاتي رداً محتملاً على أي بيانات مماثلة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. والآن أعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعذر عن أخذ الكلمة السيد الرئيس، لكنني أود أن أمارس حقّي في الرد استناداً إلى التعليقات التي أبدتها في وقت سابق اليوم وزير خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن توقف فوراً جميع التهديدات، وتحد من التوتر وتتخذ الخطوات اللازمة لنزع السلاح النووي اللازمة لاستئناف مفاوضات ذات مصداقية. دعوني أوضح كلامي: أننا لن نقبل بكوريا الشمالية كدولة حائزة للأسلحة النووية، وسنعمل ما هو ضروري للدفاع عن أنفسنا وعن حلفائنا. وما زلنا نواصل حث كوريا الشمالية على الكف عن الأعمال التي تهدد السلام والأمن الإقليميين وامتثال واجباتها والتزاماتها الدولية. وأخيراً، لنتذكر أن قرارات متعددة صادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تطالب كوريا الشمالية بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها وبالوقف الفوري لجميع الأنشطة ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة على بيانه. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ أرى ممثل كندا.

السيدة أندرسون (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): ترى كندا من المؤسف أن تأتي كوريا الشمالية إلى هذه القاعة المخصصة لنزع السلاح للحديث عن جهودها المبذولة لتطوير الأسلحة النووية في انتهاك متعمد لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار النووي.

وندعو كوريا الشمالية إلى وقف تهديداتها الاستفزازية للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك استمرار البرامج النووية واختبار الصواريخ الباليستية، وإلى العودة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها، بما في ذلك المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة كندا على بياحها. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ أرى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو شول سو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة، سيدي الرئيس، لكي أعلق بإيجاز على رد بعض الوفود فيما يتعلق ببيان وزير خارجية بلدي هذا الصباح، ولكي أمارس أيضاً حق الرد على التصريحات التي أدلى بها نائب وزير الوفد الياباني.

كما سبق الذكر في بيان الوزير صباح اليوم، أصبحت المناورات العسكرية المشتركة هذا العام بطبيعتها أكثر استفزازاً من أي وقت مضى. ولقد قدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مقترحات مرنة لتهيئة بيئة سلمية في شبه الجزيرة الكورية هذا العام، وبذلت جهوداً صادقة لتحقيقها. وأوضحت أنه إذا توقفت الولايات المتحدة في الوقت الراهن عن المناورات العسكرية المشتركة في كوريا الجنوبية وحولها، فنحن على استعداد للرد على ذلك بوقف اختياري للتجارب النووية التي تقلق الولايات المتحدة جداً، وأعربت عن موقفها بأننا مستعدون دائماً للجلوس مع الولايات المتحدة على طاولة المفاوضات.

بيد أنه منذ بداية العام، بدأت الولايات المتحدة مرة أخرى مناورات حربية عدوانية مع كوريا الجنوبية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يشكل تحدياً صارخاً للمقترحات والجهود المخلصة التي بذلتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد كشفت هذه الأعمال المسؤول الحقيقي عن تصعيد التوتر وعرقلة السلام في شبه الجزيرة الكورية.

إن زيادة التهديد النووي من الخارج لن يجبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا على تعزيز قوتها النووية الرادعة قصد التصدي لهذا التهديد، ولن تكون في ذلك ملزمة بأي شيء.

أما فيما يتعلق بموقفنا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد أوضحناه في عدة مناسبات، ولا أريد التكرار، وإنما أود أن أنصح بلطف هؤلاء المتكلمين ببذل قصارى جهدهم في البحث بدقة عن الأسباب الجذرية والعلّة الرئيسية التي كانت وراء انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم الانتشار، ووراء قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار.

وفيما يتعلق بإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لصواريخ في الوقت الحالي، وقد أثار هذه القضية الوفد الياباني، فذلك ممارسة للحق في الدفاع عن النفس. فإذا نُعت إطلاق الصواريخ بالبنان فبماذا يمكن نعت المناورات العسكرية المشتركة المنظمة سنوياً في كوريا الجنوبية بأعداد متزايدة؟ ينبغي أن تكون الإجابة واضحة في هذا الشأن. فإذا كانت اليابان قلقة حقاً بشأن السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، فعليها أن تنظر بوضوح ودقة في الأسباب الجذرية متخذةً في ذلك موقفاً عادلاً وغير متحيز وأن تنفذ التزاماتها بشكل جدي، وفقاً لاتفاق استوكهولم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. والآن أعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اعتذر مرة أخرى لأخذ الكلمة السيد الرئيس. أردت فقط أن أوضح وأرد على الملاحظات التي أبدتها للتو ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. مناوراتنا العسكرية السنوية مع جمهورية كوريا شفافة وموجهة للدفاع وتجري بانتظام وبشكل مكشوف لما يقرب من ٤٠ عاماً. ويُخطط لهذه المناورات العسكرية لأشهر سلفاً وتضم مشاركين من ١٠ بلدان أعضاء في الأمم المتحدة مساهمة بقوات. وتجري في إطار روح معاهدة الدفاع المشترك المبرمة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣، ويجري رصدها بعناية من قبل لجنة الإشراف للأمم المتحدة لضمان الامتثال الكامل للهدنة. وكما قلت مناوراتنا العسكرية السنوية مع جمهورية كوريا شفافة وموجهة للدفاع وتجري بانتظام منذ ٤٠ عاماً، ولا تشكل أي نوع من التهديد بأي حال من الأحوال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة على بيانه. والآن أعطي الكلمة لسفير اليابان.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، تود اليابان في ممارسة حق الرد على النقطة التي أثارها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بمسألة إطلاق الصواريخ.

يجب على المجتمع الدولي أن يتذكر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي من يواصل تطوير برامج أسلحتها النووية وصواريخها في انتهاك للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وللبيان المشترك للمحادثات السادسة الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. يتحتم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخاذ إجراءات ملموسة ترمي إلى نزع السلاح النووي الكامل بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها والعودة إلى امتثال اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار.

وتحث اليابان بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ هذه الإجراءات الملموسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على بيانه. والآن أعطي الكلمة لممثل ألمانيا.

السيد بوم (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): لا بد لي من تقديم بعض الملاحظات على الملاحظات التي أُبديت بشأن البيان الصادر عن وزير بلدي. وأرى باهتمام أن تعليقاته على الحالة السائدة في شرق أوكرانيا لقيت اهتماماً كبيراً. وأود العودة إلى النص وإلى ما قاله حقاً في هذا السياق.

تحدث الوزير عن مذكرة بودابست وعن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. لم يتحدث عن أي تهديد نووي في هذا السياق، ولم يتحدث عن أي مسائل متعلقة بالغاز الطبيعي أو الشاحنات المحملة بالدعم والقادمة إلى أوكرانيا. كان عادلاً، وأرى ذلك بارتياح، كان فقط يناشد زميله الروسي ليكون على بينة من تعددية الأطراف ومن المهمة الموكلة إلينا هنا من حيث التصرف بمسؤولية في سياق المشاكل الأمنية. ومن الواضح جداً أن كان هناك مشكلة أمنية، ولا تزال، وأن هناك عدم امتثال لاتفاقية بودابست. وفي معرض الإشارة إلى البيان المتعلق بضمانات الأمن - لم يتحدث عن ضمانات الأمن النووي - يتعين مراعاة الضمانات الواردة في مذكرة بودابست والالتزام بها. هذا كل ما في الأمر بكل بساطة. وأرى أيضاً، وبارتياح مرة أخرى، أن هذا الموضوع لن يسمح لنا، كما قال الوزير شتاينماير، بالعودة إلى سابق الأيام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه. أرى ممثل الاتحاد الروسي.

السيد داينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الزملاء الأعزاء، أعذر لكم جميعاً، ولكننا بصدد الدخول في حالة مثيرة للاهتمام جداً. أنا أحترم رأي زميلي الألماني وأنا واثق من أنه يعرف أكثر مني ما يقصده وزير بلده، لذا استمعت إلى تفسيره لما قاله السيد شتاينماير. كما أنني لاحظت أن العديد من زملائي اكتفوا بمقارنة ما قاله زميلنا الألماني مع ما هو مكتوب في الواقع. وماذا كتب في الواقع؟ فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية، ستجدون الجملة التالية: "ضمانات الأمن هي مهمة رئيسية لهذا المؤتمر، ويجب حمايتها". هذا اقتباس محض. فكيف يمكننا التعامل مع هذا النوع من المواقف المخادعة إزاء بعضنا البعض؟ دعونا نقول الحقيقة كما هي. هل دعينا إلى امتثال الالتزامات المنصوص عليها في مذكرة بودابست؟ أجل. الواجب الأساسي المنصوص عليه في مذكرة بودابست هو عدم استخدام الأسلحة النووية والامتناع عن التهديد باستخدامها. لذلك إذا أردنا أن يكون لنا نقاش جدي هنا، فدعونا نتمسك ببعض المقاييس. ثم ألم يتحدث السيد شتاينماير عن بعض "الأنشطة الروسية في شرق أوكرانيا" في بيانه؟ أجل. أنا لا أخلق الأمور. أنا أستند في تعليقاتي إلى النص الرسمي للبيان الذي أدلى به ممثل ألماني رفيع المستوى، ينبغي فيه وزن كل كلمة ودراستها دراسة متأنية للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وهل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ أرى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو شول سو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): معذرة، السيد الرئيس، لطلب الكلمة مرة أخرى. أود فقط أن أرد بإيجاز على تصريحات سفير الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى ما أشرت إليه منذ قليل فيما يتعلق بالمناورات العسكرية، سبق أن أعلنت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه إذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يريدون حقاً إجراء مناورات عسكرية، فلماذا لا يحاولون إجراءها في أماكن أخرى، بدلاً من إجرائها في المنطقة المجاورة لشبه الجزيرة الكورية، حيث الحالة متوترة؟

إن الحالة السائدة في شبه الجزيرة الكورية تثبت أن التوترات في تصاعد وأن السلام يُعرقل يوماً بعد يوم. والهدف من تعمد الولايات المتحدة تصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية، على الرغم من الجهود المتأنية التي تبذلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتحقيق السلام، هو الحيلولة دون تحقيق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأولويات الاقتصادية. ويرمي هذا العمل أيضاً إلى تبرير استخدامهما القوات المسلحة للحفاظ على تفوق عسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ولهذا السبب بالضبط لجأت الولايات المتحدة إلى الاستفزازات العسكرية، والإصرار على تجنب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهرباً من ضمان السلام والاستقرار في شبه الجزيرة عن طريق الحوار والمفاوضات من دون شروط مسبقة. للصبر حدود. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنشُد السلام ولا تستجديه أبداً، وإنها مستعدة للحوار استعدادها للمواجهة.

وفيما يتعلق بمسألة انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أود أن أغتنم فرصة أخرى لتوضيح موقفنا، وربما بعد هذه الجلسة العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ لا يبدو الأمر كذلك.

وبذلك تنتهي أعمالنا لهذا الصباح. وستُعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٣٠ بالاستماع إلى الشخصيات البارزة لجورجيا وميانمار والمكسيك.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٠.